**A**



**SCCR/39/4**

**الأصل:** **بالإنكليزية**

**التاريخ:** **1 أكتوبر 2019**

# اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

الدورة التاسعة والثلاثون

**جنيف، من 21 إلى 25 أكتوبر 2019**

نص موحد ومراجَع بشأن التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها وقضايا أخرى

*من إعداد* *الرئيس*

*معاهدة الويبو بشأن حماية هيئات البث*

*المحتويات*

|  |  |
| --- | --- |
|  | المادة |
| الديباجة |  |
| أحكام عامة |  |
| العلاقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة الأخرى |  |
| العلاقة بالاتفاقيات والمعاهدات الأخرى |  |
|  |  |
| أحكام موضوعية |  |
| التعاريف |  |
| موضوع الحماية |  |
| الحقوق المزمع منحها |  |
|  |  |
| قضايا أخرى |  |
| المستفيدون من الحماية |  |
| التقييدات والاستثناءات |  |
| الالتزامات المتعلقة بتدابير الحماية التكنولوجية |  |
| الالتزامات المتعلقة بالمعلومات الضرورية لإدارة الحقوق |  |
| وسائل التطبيق والعلاقة بالحقوق الأخرى |  |
| إنفاذ الحقوق |  |
| مدة الحماية |  |
|  |  |
| الأحكام الإدارية والختامية |  |
| الجمعية |  |
| المكتب الدولي |  |
| أطراف المعاهدة |  |
| الحقوق والالتزامات المترتبة على المعاهدة |  |
| التوقيع على المعاهدة |  |
| دخول المعاهدة حيز النفاذ |  |
| التاريخ الفعلي الذي يصبح فيه الكيان طرفا في المعاهدة |  |
| نقض المعاهدة |  |
| لغات المعاهدة |  |
| أمين الإيداع |  |
|  |  |

**الديباجة**

[*إن الأطراف المتعاقدة*،

*إذ ترغب* في تطوير وصون الحماية الدولية لحقوق هيئات البث بصورة تكفل التوازن والفعالية بأكبر قدر ممكن،

*وإذ تعترف* بالأثر العميق لتطور وتمركز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مما أسفر عن تزايد إمكانيات استخدام إشارات هيئات البث الحاملة للبرامج بدون تصريح، سواء داخل الحدود أو عبرها،

*وإذ تعترف* بالهدف المنشود المتمثّل في تعزيز النظام الدولي لحماية هيئات البث دون الإخلال بحق المؤلف في المصنفات والحقوق المجاورة في الموضوع الآخر المتضمن في الإشارات الحاملة للبرامج، [وكذلك ضرورة إقرار هيئات البث بتلك الحقوق]،

*وإذ تشدّد* على المنافع التي يجنيها المؤلفون وفنانو الأداء ومنتجو التسجيلات الصوتية من الحماية الفعالة التي توفرها هيئات البث ضد الاستخدام غير القانوني للإشارات الحاملة للبرامج.

*اتفقت على ما يلي:*]

**أحكام عامة**

[المادة x

*العلاقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة الأخرى*

تُبقي الحماية الممنوحة بناء على هذه المعاهدة حماية حق المؤلف أو الحقوق المجاورة في البرامج المتضمنة في الإشارات الحاملة للبرامج على حالها ولا تؤثر فيها أو تحدّ منها أو تخلّ بها بأي شكل من الأشكال. وعليه، لا يجوز تفسير أي حكم من أحكام هذه المعاهدة بما يخلّ بتلك الحماية.

[المادة x

*العلاقة بالاتفاقيات والمعاهدات الأخرى*

(1) ليس في هذه المعاهدة ما يحدّ من الالتزامات المترتبة حاليا على الأطراف المتعاقدة بعضها تجاه البعض الآخر بناء على الاتفاقية الدولية لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة المبرمة في روما في 26 أكتوبر 1961 (المشار إليها فيما يلي باسم "اتفاقية روما").

(2) هذه المعاهدة ليست اتفاقا خاصا بموجب المادة 22 من اتفاقية روما.

(3) تُطبق الأطراف المتعاقدة، التي هي أطراف متعاقدة بناء على اتفاقية روما، أحكام اتفاقية روما فيما بينها عندما تنص تلك الاتفاقية على التزام أوسع نطاقا من الالتزامات المنصوص عليها في هذه المعاهدة.]

**أحكام موضوعية**

المادة x

*التعاريف*

لأغراض هذه المعاهدة:

(أ) يقصد بكلمة "بث" إرسال إشارة حاملة لبرنامج إما بوسائل سلكية أو لاسلكية ليستقبلها الجمهور؛ ويعتبر كل إرسال من ذلك القبيل يتم عبر الساتل من باب "البث" أيضا؛ ويعتبر إرسال إشارات مجفَّرة من باب "البث" في حال أتيحت للجمهور وسيلة فك التجفير من قبل هيئة البث أو بموافقتها. ولا تعتبر أشكال الإرسال التي تتم عبر الشبكات الحاسوبية من باب "البث". ودون الإخلال بما تقدم، لا يؤثر تعريف هيئة البث لأغراض هذه المعاهدة في الإطار التنظيمي الوطني للأطراف المتعاقدة.

(ب) يقصد بعبارة "إشارة حاملة لبرنامج" ناقلة مولَّدة إلكترونيا وحاملة لبرنامج كما أرسلت في الأصل وفي أي نسق شكلي لاحق.

(ج) يقصد بكلمة "برنامج" مادة حيّة أو مسجَّلة مكوَّنة من صور أو أصوات أو من كليهما أو من تمثيلات لها.

(د) يقصد بعبارة "هيئة بث" الشخص المعنوي الذي يأخذ المبادرة ويتحمل المسؤولية التحريرية للبث، بما في ذلك جمع وجدولة البرنامج المحمول بالإشارة. ولا تدخل الهيئات التي ترسل إشارتها الحاملة لبرنامج عبر شبكة حاسوبية ضمن تعريف "هيئة البث".[[1]](#footnote-1)

(ه) يقصد بعبارة "إعادة إرسال" إرسال إشارة حاملة لبرنامج ليستقبلها الجمهور بأية وسيلة من قبل أية جهة أخرى خلاف هيئة البث الأصلية أو من قبل شخص يعمل بالنيابة عنها، سواء على نحو متزامن أو شبه متزامن [أو مؤجل].

(و) يقصد بعبارة "إرسال شبه متزامن "إرسال إشارة حاملة لبرنامج ليستقبلها الجمهور بأية وسيلة يتم على نحو مؤجل فقط في حدود ما يلزم لمراعاة الفارق في التوقيت أو لتسهيل الإرسال التقني للإشارة الحاملة لبرنامج.

[(ز) يقصد بعبارة "الإرسال المؤجل" إرسال إشارة حاملة لبرنامج ليستقبلها الجمهور بأية وسيلة يتم على نحو مؤجل في الزمن، غير الإرسال شبه المتزامن، بما في ذلك الإرسال بطريقة يمكن لأفراد من الجمهور النفاذ إليه من مكان وفي زمان يختارهما كل فرد منهم.]

(ح) يقصد بعبارة "إشارة سابقة للبث" الإشارة الحاملة لبرنامج والمرسلة إلى أو من قبل هيئة بث، أو إلى هيئة تعمل بالنيابة عنها، لأغراض الإرسال اللاحق للجمهور.

[(ط) يقصد بعبارة "الإرسال المؤجل المطابق" الإرسال الذي تبثه هيئة بث على نحو مؤجل ويكون مشابها لإرسالاتها الحية الخطية ومتاحا للجمهور لعدد محدود من الأسابيع أو الأشهر.[[2]](#footnote-2) [[3]](#footnote-3)]

المادة x

*موضوع الحماية*

(1) تمتدّ الحماية الممنوحة بناء على هذه المعاهدة فقط إلى الإشارات الحاملة للبرامج كبث بما فيها الإشارات السابقة للبث التي ترسل من قبل هيئة البث أو بالنيابة عنها، ولا تمتدّ إلى البرامج المتضمنة فيها.

البديل 1:

[(2) يمتدّ موضوع الحماية بناء على هذه المعاهدة إلى الإرسال المتزامن وشبه المتزامن [والإرسال المؤجل] للإشارات الحاملة للبرامج، كما هي مبيّنة في الفقرة (1)، والمرسلة من قبل هيئة البث.]

البديل 2:

[(2) تتمتع هيئات البث، كحد أدنى، بالحماية للإرسالات المتزامنة وشبه المتزامنة والإرسالات التي تتم بمنح إمكانية النفاذ إلى نسخة مخزّنة من الإشارة الحاملة لبرنامج [تكون متاحة لمدة محدودة تدوم أسابيع أو أشهر] [بطريقة يمكن لأفراد من الجمهور النفاذ إليها من مكان وفي زمان يختارهما كل فرد منهم.]

[(3)"1" يجوز أن تتمتع هيئات البث بالحماية لأي نوع آخر من الإرسال.

"2" يجوز لأي طرف متعاقد أن ينص على أن تتمتع هيئة بث تابعة لطرف متعاقد آخر بالحق المشار إليه في الفقرة الفرعية "1" أعلاه فقط إذا كان تشريع ذلك الطرف المتعاقد الآخر ينص على منح حماية مماثلة.]

المادة x

*الحقوق المزمع منحها*

البديل 1:

[(1) تتمتع هيئات البث بالحق الاستئثاري في التصريح بإعادة إرسال إشارتها الحاملة لبرنامج إلى الجمهور بأية وسيلة.

(2) تتمتع هيئات البث بالحق الاستئثاري في التصريح بإعادة إرسال إشارتها الحاملة لبرنامج بطريقة يمكن لأفراد من الجمهور النفاذ إليها من مكان وفي زمان يختارهما كل فرد منهم.]

البديل 2:

[(1)"1" تتمتع هيئات البث بالحق الاستئثاري في التصريح بإعادة إرسال إشارتها الحاملة لبرنامج إلى الجمهور بأية وسيلة.

[بيان متفق عليه:

لأغراض هذه الفقرة، تشمل إعادة إرسال الإشارة الحاملة لبرنامج منح إمكانية النفاذ إلى نسخة مخزّنة من الإشارة.]

"2" يجوز لأي طرف متعاقد أن يعلن، في إخطار يودعه لدى المدير العام للويبو، أنه لن يطبق أحكام الفقرة (1)"1" إلا على بعض حالات إعادة الإرسال، أو أنه سيحد من نطاق تطبيقها بطريقة أخرى، شرط أن يمنح ذلك الطرف المتعاقد حماية كافية وفعالة لهيئات البث [ضد] [بما يمكّنها من منع] إعادة إرسال إشاراتها الحاملة للبرنامج إلى الجمهور بأية وسيلة، دون تصريح منها، من خلال الجمع بين الحق المنصوص عليه في المادة (1)"1" وحق المؤلف أو الحقوق المجاورة.

(2) يتعين على الأطراف المتعاقدة التي تمنح الحماية لهيئات البث عن طريق الجمع بين الحق الاستئثاري المنصوص عليه في المادة (1)"1" وحق المؤلف أو الحقوق المجاورة كما تسمح به المادة (1)"2" أن تنص على أنه يجوز لهيئات البث إنفاذ أي حق للمؤلف أو حقوق مجاورة قائمة في البرامج المحمولة بالإشارة ضد إعادة الإرسال بدون تصريح، ما دام لها تصريح بذلك من مالكي حق المؤلف أو الحقوق المجاورة بموجب القانون الوطني للطرف المتعاقد.

(2(ثانيا) يجوز للأطراف المتعاقدة الوفاء بالالتزام المنصوص عليه في الفقرة (2) بالنص في قانونها الوطني على أنه "1" يحق لهيئة البث المالكة أو صاحبة الترخيص الاستئثاري لأي حق مؤلف أو حقوق مجاورة قائمة في البرامج المحمولة بالإشارة إنفاذ تلك الحقوق ضد إعادة الإرسال بدون تصريح، أو على أنه "2" يوجد افتراض بأن لهيئة البث التصريح اللازم لإنفاذ تلك الحقوق ضد إعادة الإرسال بدون تصريح، ما لم يثبت عكس ذلك.]

(3) تتمتع هيئات البث أيضا بالحق في حظر إعادة إرسال إشارتها السابقة للبث دون تصريح بأية وسيلة.

(4) يجوز للأطراف المتعاقدة الالتزام بأحكام المادة ثالثا(3) بتوفير حماية كافية وفعالة أخرى للإشارات السابقة للبث الخاصة بهيئات البث.

**قضايا أخرى**

المادة x

*المستفيدون من الحماية*

(1) تمنح الأطراف المتعاقدة الحماية المنصوص عليها في هذه المعاهدة لهيئات البث من مواطني سائر الأطراف المتعاقدة.

(2) يُفهم من عبارة مواطني سائر الأطراف المتعاقدة أنها تعني هيئات البث التي تستوفي واحدا من الشروط الآتية:

"1" إذا كان المقر الرئيسي لهيئة البث في طرف متعاقد آخر؛

"2" أو إذا أُرسِلت الإشارة الحاملة لبرنامج من جهاز للإرسال يقع في طرف متعاقد آخر.

(3) في حال الإشارة الحاملة لبرنامج بالساتل، فيفهم أن جهاز الإرسال يقع في الطرف المتعاقد حيث تُرسل الوصلة الصاعدة إلى الساتل في سلسلة نقل غير منقطعة تتجه نحو الساتل ثم تنزل إلى الأرض.

(4) إن أحكام هذه المعاهدة لا توفر أي حماية لكيان قام بمجرد إعادة إرسال إشارات حاملة لبرنامج.

[(5) يجوز لأي طرف متعاقد، بموجب إخطار يودعه لدى المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، أن يعلن بأنه لن يحمي الأعمال البثية إلا إذا كان المقر الرئيسي لهيئة البث واقعا في طرف متعاقد آخر وكانت الأعمال البثية مُرسلة من جهاز للإرسال يقع في الطرف المتعاقد نفسه. ويجوز أن يودع ذلك الإخطار وقت التصديق أو القبول أو الانضمام، أو في أي وقت بعد ذلك؛ وفي الحالة الأخيرة، يصبح الإخطار نافذا بعد ستة أشهر من إيداعه.]

المادة x

*التقييدات والاستثناءات*

(1) يجوز للطرف المتعاقد أن ينص في تشريعه الوطني على تقييدات أو استثناءات للحماية الممنوحة لهيئات البث من النوع ذاته الذي ينص عليه في تشريعه الوطني لحماية حق المؤلف في المصنفات الأدبية والفنية وحماية الحقوق المجاورة.

(2) على الأطراف المتعاقدة أن تقصر أي تقييدات أو استثناءات للحقوق المنصوص عليها في هذه المعاهدة على بعض الحالات الخاصة التي لا تتعارض والاستغلال العادي للإشارة الحاملة لبرنامج ولا تسبب ضررا بغير مبرر للمصالح المشروعة لهيئة البث.

المادة x

*الالتزامات المتعلقة بتدابير الحماية التكنولوجية*

(1) تتيح الأطراف المتعاقدة حماية قانونية مناسبة وجزاءات قانونية فعالة ضد التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة التي تستعملها هيئات البث بالارتباط بممارسة حقوقها بناء على هذه المعاهدة والتي تحدّ الأفعال التي لا تصرّح بها هيئات البث المعنية أو لا يسمح بها القانون، فيما يتعلق بأعمالها البثية.

(2) دون تقييد لما تقدم، توفر الأطراف المتعاقدة حماية قانونية مناسبة وفعالة من *فكّ التجفير بدون تصريح لإشارة مجفّرة حاملة لبرنامج.*

[(3) تتخذ الأطراف المتعاقدة تدابير ملائمة، حسب ما يلزم، لضمان أنه في حال توفير حماية قانونية مناسبة وجزاءات قانونية فعالة إزاء التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة، فإن هذه الحماية القانونية لا تمنع الغير من التمتّع بالمحتويات غير المحمية أو التي لم تعد محمية، فضلا عن التقييدات والاستثناءات المنصوص عليها في هذه المعاهدة.]

المادة x

*الالتزامات المتعلقة بالمعلومات الضرورية لإدارة الحقوق*

(1) على الأطراف المتعاقدة أن تنص في قوانينها على توقيع جزاءات مناسبة وفعالة على أي شخص يباشر عن علم أياً من الأفعال التالية وهو يعرف أو، فيما يتعلق بالجزاءات المدنية، له أسباب كافية ليعرف أن تلك الأفعال تحمل على ارتكاب تعدٍّ على أي حق من الحقوق التي تشملها هذه المعاهدة أو تمكّن من ذلك أو تسهّل ذلك أو تخفيه:

"1" أن يحذف أو يغير، دون إذن، أية معلومات إلكترونية ضرورية لإدارة الحقوق؛

"2" أن يعيد إرسال إشارة حاملة لبرنامج مع علمه بأن معلومات إلكترونية ضرورية لإدارة الحقوق قد حذفت أو غيّرت دون إذن.

(2) يقصد بعبارة "المعلومات الضرورية لإدارة الحقوق"، كما وردت في هذه المادة، المعلومات التي تسمح بتعريف هيئة البث وعمل البث ومالك أي حق في البرنامج، أو المعلومات المتعلقة بشروط استخدام الإشارة الحاملة لبرنامج، وأية أرقام أو شفرات ترمز إلى تلك المعلومات، متى كان أي عنصر من تلك المعلومات ملحقاً أو مقترناً بالإشارة الحاملة لبرنامج.

[المادة x

*وسائل التطبيق والعلاقة بالحقوق الأخرى*

(1) "1" ليس في المادة ثالثا البديل 2 (1)"2" ما يشترط توسيع أو تغيير الحماية الممنوحة بموجب حق المؤلف أو الحقوق المجاورة للبرامج المحمولة بالإشارة، بما في ذلك أية استثناءات أو تقييدات منطبقة.

"2" لا يجوز بأي حال تفسير هذه الاتفاقية بما يحد أو يمس بالحماية المكفولة للمؤلفين أو فناني الأداء أو منتجي التسجيلات الصوتية بمقتضى القوانين الوطنية أو الاتفاقات الدولية.

[بيان متفق عليه:

من المفهوم أن المادة (س) توضّح العلاقة بين الحقوق في الإشارات الحاملة للبرامج بناء على هذه المعاهدة والحقوق في محتوى تلك الإشارات. وفي الحالات التي يلزم فيها تصريح من كل من صاحب الحقوق في محتوى الإشارات المذكورة وإحدى هيئات البث، لا يزول لزوم الحصول على تصريح صاحب الحق لأنه يجب الحصول أيضا على تصريح هيئة البث، والعكس بالعكس. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز الاحتكام إلى الحقوق الممنوحة لهيئات البث بموجب هذه المعاهدة ضد صاحب الحقوق في المحتوى ولا يجوز، على وجه الخصوص، أن تحرم تلك الحقوق صاحب الحقوق المذكور من القدرة على التحكّم، بموجب عقد، في العلاقات مع هيئات البث واستغلال محتوى الإشارات الحاملة للبرامج بشكل مستقل.]

(2) الوسائل التي تُطبق بها هذه الاتفاقية من اختصاص القانون الوطني لكل طرف متعاقد [ويجوز أن تشمل، ضمن وسائل أخرى،] [وتشمل] واحدا أو أكثر مما يلي: الحماية عن طريق منح حق المؤلف أو حق محدّد آخر؛ والحماية عن طريق القانون الخاص بالمنافسة غير المشروعة أو التملك غير المشروع؛ والحماية عن طريق قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية ولائحته التنفيذية.]

[المادة x

*إنفاذ الحقوق*

(1) تتعهد الأطراف المتعاقدة بأن تتّخذ، وفقا لأنظمتها القانونية، التدابير اللازمة لضمان تطبيق هذه المعاهدة.

(2) تكفل الأطراف المتعاقدة أن تتضمن قوانينها إجراءات إنفاذ تسمح [لهيئات البث] باتخاذ تدابير فعالة ضد أي [تعد] [انتهاك] يطال الحقوق التي تغطيها هذه المعاهدة، بما في ذلك توقيع الجزاءات العاجلة لمنع [التعديات] [الانتهاكات] والجزاءات التي تعد رادعا لوقوع [تعديات] [انتهاكات] أخرى.

بيان متفق عليه:

من المفهوم أنه ليس في هذه المعاهدة ما يخلّ بأي حق يملكه أو يمارسه أصحاب الحقوق في محتوى الإشارات الحاملة للبرامج أو يتسبّب، خلاف ذلك، في حرمان أصحاب الحقوق المذكورين من القدرة على التحكّم، بموجب عقد، في علاقاتهم مع هيئات البث.]

المادة x

*مدة الحماية*

تسري مدة الحماية الممنوحة لهيئات البث بناء على هذه المعاهدة حتى نهاية مدة [50] [20] [x] سنة، على الأقل، تُحسب من نهاية السنة التي تم فيها إرسال الإشارة الحاملة لبرنامج.

**الأحكام الإدارية والختامية**

المادة x

*الجمعية*

المادة x

*المكتب الدولي*

المادة x

*أطراف المعاهدة*

المادة x

*الحقوق والالتزامات المترتبة على المعاهدة*

المادة x

*التوقيع على المعاهدة*

المادة x

*دخول المعاهدة حيز النفاذ*

المادة x

*التاريخ الفعلي الذي يصبح فيه الكيان طرفا في المعاهدة*

المادة x

*نقض المعاهدة*

المادة x

*لغات المعاهدة*

المادة x

*أمين الإيداع*

[يلي ذلك المرفق]

**المرفق**

[المادة x

*العلاقة بالاتفاقيات والمعاهدات الأخرى*

(4) تُطبَق المادة ن ن من اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية على مجموعات البرامج التي تبثها هيئة البث وتشكّل، بسبب اختيار وترتيب محتوياتها، إبداعات فكرية.]

المادة x

*الالتزامات المتعلقة بالمعلومات الضرورية لإدارة الحقوق*

(1) على الأطراف المتعاقدة أن تنص في قوانينها على توقيع جزاءات مناسبة وفعالة على أي شخص يباشر عن علم أياً من الأفعال التالية وهو يعرف أو، فيما يتعلق بالجزاءات المدنية، له أسباب كافية ليعرف أن تلك الأفعال تحمل على ارتكاب تعدٍّ على أي حق من الحقوق التي تشملها هذه المعاهدة أو تمكّن من ذلك أو تسهّل ذلك أو تخفيه:

"1" أن يحذف أو يغير، دون إذن، أية معلومات إلكترونية ضرورية لإدارة الحقوق؛

"2" أن يعيد إرسال إشارة حاملة لبرنامج مع علمه بأن معلومات إلكترونية ضرورية لإدارة الحقوق قد حذفت أو غيّرت دون إذن أو بأنها خاطئة.

(2) يقصد بعبارة "المعلومات الضرورية لإدارة الحقوق"، كما وردت في هذه المادة، المعلومات التي تسمح بتعريف هيئة البث وعمل البث ومالك أي حق في البرنامج، أو المعلومات المتعلقة بشروط استخدام الإشارة الحاملة لبرنامج، وأية أرقام أو شفرات ترمز إلى تلك المعلومات، متى كان أي عنصر من تلك المعلومات ملحقاً أو مقترناً بالإشارة الحاملة لبرنامج.

بيان متفق عليه: من المفهوم أن تعريف المعلومات الضرورية لإدارة الحقوق يشمل البيانات التي تقوم هيئة بث بتضمينها في إشارتها الحاملة لبرنامج لأغراض عدة منها حماية أعمالها البثية ومراقبة النفاذ إليها وتحديدها ورصدها، مثل العلامة المائية.

[نهاية المرفق والوثيقة]

1. **بيان متفق عليه بشأن تعريف "هيئة البث"**: لأغراض هذه المعاهدة، لا يؤثر تعريف هيئة البث في الإطار التنظيمي الوطني للطرف المتعاقد بخصوص أنشطة البث. [↑](#footnote-ref-1)
2. **بيان متفق عليه بشأن "الإرسالات المؤجلة المطابقة" و"الإرسالات المؤجلة الأخرى"**: تشمل الإرسالات المؤجلة المطابقة الإعادة عبر الإنترنت، وخدمات استدراك البرامج حسب الطلب، والعروض المسبقة. وتشمل "الإرسالات المؤجلة الأخرى" الأحداث الرياضية الموازية، والتغطية الإضافية للأخبار أو البرامج، والمقابلات الإضافية، وبرامج ما وراء الكواليس، وقنوات البث الصرفة على الإنترنت حسب الطلب، والكتالوجات حسب الطلب. [↑](#footnote-ref-2)
3. **بيان متفق عليه بشأن "لعدد محدود من الأسابيع أو الأشهر"**: هذه العبارة مستخدمة في التعريف عن قصد للإبقاء على مختلف استخدامات القطاع في كل أنحاء العالم من حيث تمديد فترة خدمات استدراك البرامج والإعادة عبر الإنترنت. [↑](#footnote-ref-3)